

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٨٢٧ لسنة ٢٠٠٧

باعتبار مشروع إقامة خزان علوى لمياه الشرب بناحية بريدة
مركز مطوس بمحافظة كفر الشيخ من أعمال المنفعة العامة
والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمه لتنفيذها

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين
المعدلة له ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة
ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض فى بعض الاختصاصات :
وعلى ما عرضه وزير الدولة للتنمية المحلية :

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة خزان علوى لمياه الشرب
بناحية بريدة - مركز مطوس بمحافظة كفر الشيخ .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمه لتنفيذ المشروع المشار إليه
في المادة السابقة والبالغ مساحتها ٩ قارات و٨ أسمهم بما يعادل ١٦٦ م٢ تقريراً وبيان
موقعها وحدودها باسم مالكها الظاهر بالذكرة وكشف أسماء المالك الظاهرين والرسم
التخطيطي الإجمالي المرافقين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء، في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ١٧ أبريل سنة ٢٠٠٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء ،
دكتور / أحمد نظيف

وزارة التنمية المحلية

مذكرة إيضاحية

مشروع قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

رقم ٨٢٧ لسنة ٢٠٠٧

باعتبار مشروع إقامة خزان علوى لمياه الشرب بناحية بريدة
مركز مطوس بمحافظة كفر الشيخ من أعمال المنفعة العامة
والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذها

أتشرف بعرض الآتى :

أفاد السيد محافظ كفر الشيخ أنه فى إطار خطة الدولة فى رفع المستوى
الصحى للمواطنين .. لذا فقد طلبت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى نزع
ملكية مساحة ٩ فاريط و٨ أسمهم بما يعادل ١٦٦٠ م^٢ (فقط ألف وستمائة وستون
متراً مربعاً تقريراً) لإقامة خزان علوى لمياه الشرب بناحية بريدة مركز مطوس بالمحافظة
والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة له وهذه المساحة تقع ضمن
القطعة ١٥ بحوض الساحل غرة (١) جزائر فصل أول وضمن القطعتين (٤ ، ٨) بحوض
الساحل غرة (١) جزائر فصل ثالث وهى مملوكة للسيد / محمود عبد المطلب منتصر -
طبقاً لكشف أسماء المالك الظاهرين المرافق ، والمحددة بالحدود التالية :

أولاً - مساحة ٥ فاريط بحوض الساحل غرة (١) جزائر فصل أول ، على النحو التالى :

المد البحري : فاصل القطعة ١٥ من القطعة ١٤

المد الشرقي : ضمن القطعة ١٥ بحوضه .

المد القبلى : ضمن القطعة ١٥ بحوضه .

المد الغربى : فاصل حوض الساحل غرة (١) جزائر فصل أول من حوض الساحل
غرة (١) جزائر فصل ثالث .

ثانيا - مساحة ٢٣ سهماً بحوض الساحل نمرة (١) جزایر فصل ثالث على النحو التالي :
الحد البحري : ضمن القطعة ٨ بحوضه .

الحد الشرقي : فاصل حوض الساحل نمرة (١) جزایر فصل ثالث من حوض الساحل
نمرة (١) جزایر فصل أول .

الحد القبلي : ضمن القطعة ٨ بحوضه .

الحد الغربي : فاصل القطعة ٨ من القطعة ٤ بحوضه .

ثالثا - مساحة ٣ قراريط وسهم واحد بحوض الساحل نمرة (١) جزایر فصل ثالث
على النحو التالي :

الحد البحري : ضمن القطعة ٤ بحوضه .

الحد الشرقي : فاصل القطعة ٤ من القطعة ٨ بحوضه .

الحد القبلي : ضمن القطعة ٤ بحوضه .

الحد الغربي : بعضه فاصل نهر النيل فرع رشيد (فاصل حوض) وبعضه ضمن
القطعة ٤ بحوضه .

رابعا - مساحة ٨ أسمهم بحوض الساحل نمرة (١) جزایر فصل أول على النحو التالي :

الحد البحري : فاصل القطعة ١٥ من القطعة ١٤

الحد الشرقي : ترعة الرشيدية عمومية بجسرها .

الحد القبلي : ضمن القطعة ١٥ بحوضه .

الحد الغربي : ضمن القطعة ١٥ بحوضه .

وقد وافق المجلس الشعبي المحلي للمحافظة على تقرير صفة النفع العام للمشروع
بجلسته رقم (٧) المنعقدة بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٥

كما وافق السيد / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي على إقامة المشروع
بكتاب سيادته رقم ٤ الموزع ٢٨/١/٢٠٠٧

وقد تم إيداع مبلغ ٦٧٠٠ جنية مصرى (فقط سبعة وستون ألف جنيه مصرى لا غير) ضمن الشيك رقم ١١٧٦٦٥٢ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١ يبلغ ٧٠٠ جنية (فقط سبعمائة ألف جنيه) لدى مديرية المساحة بالمحافظة لحساب تعويضات نزع الملكية للمشروع بصفة مبدئية وسيتم تقدير التعويض النهائي فور صدور قرار نزع الملكية إعمالاً لأحكام المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

ولما كان مشروع إقامة خزان علوى لمياه الشرب بناحية بربدة مركز مطوس بمحافظة كفر الشيخ من أعمال المنفعة العامة .. الأمر الذى يتطلب اتخاذ الإجراءات الازمة لتقدير هذه الصفة له والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى الازمة لتنفيذها .

لذلك وإعمالاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض فى بعض الاختصاصات .

فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء - فى حالة الموافقة - التفضل بإصداره .

تحريراً في ٢٠٠٧/٤/١١

وزير الدولة للتنمية المحلية

محمد عبد السلام المحجوب

مديرية المساحة بكرف الشیخ

المراجعة والمسائل

كشف بأسماء ومسطحات الملاك الظاهرين

لأرض المقترن إقامة خزان مياه بريدة علىها والمدخل الخاص به

ملاحظات	المسطح			الاسم	م
	س	ط	ف		
أرض مزروعة برسيم .	-	.٩	-	محمد عبد المطلب	١
	-	-	.٨	منتصر .	
فقط تسعه قارات وثمانية أسماء لا غير .	-	.٩	.٨		

تم الإرشاد عن أسماء الملاك الظاهرين بمعرفة مندوب الوحدة المحلية بطورس ومندوب الإدارة الزراعية بطورس وحسب الكشف الوارد من الوحدة المحلية بطورس دون مسئولية على مديرية المساحة بكرف الشیخ من ناحية بحث الملكية أو حقوق الغير وعلى الجهة القائمة بالصرف مراجعة مستندات الملكية .

يعتمد ^٤

مهندس / مدير مديرية المساحة بكرف الشیخ

(إمضاء)